

كتيب توعوي حول: مجالس العمل التحكيمية في لبنان



جدول المحتويات

02	مقدمة
04	ما هي مجالس العمل التحكيمية؟
05	عدد المجالس وتوزعها
06	ما هي القضايا التي ينظر فيها مجلس العمل التحكيمي؟
07	آلية تقديم الدعاوى
08	طرق المراجعة والطعن
10	العوائق التي تواجه التنفيذ الفاعل
12	توقف المجالس منذ نيسان ٢٠٢٣
14	التوصيات
16	خاتمة

01020304050607080910

تعتبر مجالس العمل التحكيمية من الركائز الأساسية في نظام العمل اللبناني، حيث تلعب دورًا حيويًا في حل النزاعات العمالية الفردية. تأسست هذه المجالس لضمان تسوية عادلة وفعّالة للعديد من القضايا التي تهم العمال وأرباب العمل على حد سواء، مثل النزاعات المتعلقة بالأجور، والصرف من الخدمة، والخلافات التي تنشأ عن تطبيق قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي. يتسم اختصاصها بالحصريّة والنظامية، حيث تبتّ في هذه النزاعات وفقًا لقوانين وتشريعات واضحة.

يهدف هذا الكتيب إلى تسليط الضوء على دور مجالس العمل التحكيمية، وتوضيح القضايا التي تنظر فيها، وكذلك استعراض بعض التحديات والعوائق التي تواجه سير العمل فيها. كما يتناول الكتيب بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين فعالية هذه المجالس، بما يضمن حقوق العمال وأرباب العمل ويعزز العدالة الاجتماعية.

ما هي مجالس العمل التحكيمية؟

مجالس العمل التحكيمية هي محاكم خاصة أنشأها القانون اللبناني للنظر في نزاعات العمل الفردية.

- هي محاكم استثنائية.
- لها اختصاص حصري.
- لا يجوز الاتفاق على تجاوز اختصاصها.
- قراراتها ملزمة وتخص قضايا العمل حصراً.

قواعد اختصاصها ذات طابع إلزامي ومُتعلقة بالنظام العام.

عدد المجالس وتوزعها

حدد المرسوم رقم ٦٣٠٤ تاريخ ١٩٧٣/١٠/٥ عدد غرف مجالس العمل التحكيمية التابعة لكل محافظة وفقا لما يلي:

مجلس العمل التحكيمي في كل من: بيروت وجبل لبنان ولبنان الشمالي عدد الغرف ١٥: في كل منها ٥ غرف.

مجلس العمل التحكيمي في لبنان الجنوبي والبقاع عدد الغرف ٤ في كل منها:

غرفتان محافظة عكار, عدد الغرف: ١, محافظة بعلبك, عدد الغرف: ١ اي يوجد ٢١ غرفة مجلس عمل تحكيمي.

ما هي القضايا التي تنظر فيها المجالس؟

مجالس العمل التحكيمية تنظر في النزاعات التالية:

- الصرف من العمل وترك العمل.
- الأجور والتعويضات.
- فرض الغرامات التأديبية.
- تحديد الحد الأدنى للأجور.
- طوارئ العمل (مرسوم ١٩٤٣/٢٥ المعدّل بـ ٨٣/١٣٦).
- الخلافات الناتجة عن تطبيق قانون العمل.
- النزاعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي بين:
- المضمونين وأرباب العمل.
- الضمان الاجتماعي والأطراف الأخرى (المادة ٨٥ من قانون الضمان).

آلية تقديم الدعوى

إذا تعرّض العامل لانتهاك، يتقدّم بدعوى لدى قلم المجلس في المحافظة حيث يعمل فيها، وتكون المهل الزمنية على الشكل التالي:

- خلال مهلة شهر واحد لقضايا الصرف من العمل وإلا سقط حقه في التقاضي.
- المطالبة بالأجور وسائر التعويضات فهي تخضع الى مرور الزمن الثنائي.

طرق المراجعة والطعن

بموجب المرسوم رقم ١٨٨٢ / ١٩٧٩:

- لا تُقبل قرارات المجالس إلا بطرق:
 - ١- الاعتراض.
 - ٢- اعتراض الغير.
 - ٣- التمييز.
- يُعفى الطعن بالنقض من الرسوم القضائية (عدا النفقات والتأمين).

مهلة الطعن:

- ٣٠ يومًا من التبليغ (وجاهي أو غيابي).
- يجب على محكمة التمييز إصدار القرار خلال ٦ أشهر.
- التمييز لا يوقف الحكم إلا بقرار خاص ولمدة لا تتجاوز ٦ أشهر.

هيئة القضايا في وزارة العدل يمكنها التمييز تلقائيًا لصالح القانون.

إذا رفض المحكوم تنفيذ الحكم خلال ١٠ أيام من الإنذار،
تُفرض عليه غرامة إكراهية = ١% يوميًا من قيمة الحكم
بالإضافة إلى إمكانية تطبيق المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات.

العوائق التي تواجه التنفيذ الفاعل

عوائق قانونية:

- غياب إجراءات مستعجلة لقضايا العمل.
- لا يُشترط مؤهلات أو كفاءة خاصة لأعضاء المجالس.
- لا ملاك خاص للقضاة والموظفين.
- لا توجد صلاحيات رادعة للمجالس (مثلاً السجن).
- لا رؤية واضحة لدور المجالس في العدالة الاجتماعية.
- عدم احترام مهلة ٣ أشهر لإصدار الأحكام.

عوائق قضائية:

- القضاة غير متفرغين.
- لا تدريب متخصص للأعضاء.
- لا رقابة على الأداء.
- جلسة واحدة فقط أسبوعيًا.
- بعض الغرف غير مكتملة.
- عدد الغرف قليل مقارنة بعدد الشكاوى.
- مهل الشكاوى قصيرة وغير منصفة للعمال.

عوائق قضائية:

- المحاصصة الطائفية في التعيينات.
- نقص في الموظفين والتجهيزات.
- لا موازنة مالية مستقلة.
- بدل الحضور لا يكفي حتى أجرة النقل.

توقف المجالس منذ

نيسان ٢٠٢٣

منذ أكثر من عام، توقفت المجالس عن إصدار الأحكام بسبب إضراب مفوضي الحكومة لعدم تعديل بدلات النقل. وتجدر الإشارة الى ان القانون يفرض حضورهم وتقديم مطالعتهم، وبالتالي تعطل العمل بالكامل.

إحصاءات مقلقة:

المجلس	الشكاوى 2017 - 2023	النسبة دون أحكام
بيروت	5608	< 70%
جبل لبنان	6500	< 70%

الثقة بالقضاء العمالي في تراجع.

توصيات عاجلة من المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين:

- تعيين القضاة في المواقع الشاغرة فورًا.
- تكليف القاضي المتفرغ لرئاسة المجلس.
- تفعيل الرقابة من التفتيش القضائي.
- تغطية مصاريف التقاضي من قبل وزارة العدل.
- صرف سلفات للعمال بانتظار الحكم.
- دعم قانوني من نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس.

توصيات لحلول بعيدة المدى:

- تعديل أصول المحاكمات الخاصة بقضايا العمل.
- اعتماد نماذج مخصصة للعمال وأخرى لأرباب العمل.
- إلزام المفتشين بتنفيذ أوامر القاضي رئيس المجلس بجعل مفتشي وزارة العمل المنتدبين للمجالس تحت سلطة الرؤوساء في الغرف طوال فترة ولايتهم.
- إقرار آلية فصل النزاع على مرحلتين ضمن المجالس.
- إنشاء ملاك خاص لمجالس العمل: قضاة + موظفون + تجهيزات.

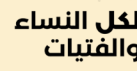
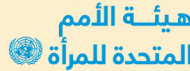
إن تعزيز فعالية مجالس العمل التحكيمية يعد أمرًا بالغ الأهمية في إطار سعي لبنان لتوفير العدالة الاجتماعية وحماية حقوق العمال. إذ أن التحديات التي تواجه هذه المجالس تتطلب إصلاحات جوهرية على مختلف الأصعدة القانونية، القضائية، والإدارية. من خلال تطبيق التوصيات المقترحة وتطوير آليات العمل، يمكن للمجالس أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق العدالة في العلاقات العمالية، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويضمن حماية حقوق العمال.

يُنَفَّذ مشروع " القيادات النسائية في الفضاءات المدنية:

كسر الحواجز نحو رؤية أكبر"

من قبل المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين بالشراكة مع
UN Women Lebanon و UNDP Lebanon، وبدعم من حكومة كندا.

تمثل المواد في هذا الكتيب آراء وسياسات المرصد اللبناني لحقوق
العمال والموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات
UNDP Lebanon و UN Women Lebanon



In partnership with

Canada